خلاف للامامين جاز ذلك ومن القسمة يثبت في القسمة خيار الرؤية والرد
بالعيب ولا يثبت في الشفعة جاز قسمة خزانة الفقيه لابي الليث طلب القسمة
وليس نصيب كل واحد مما ينتفع به فان القاضي يقسم وكذا وان طلب احدهما
وابي الآخر لم يقسم القاضي لانه منعت وان كان الضرر يدخل على احدهما
فان طلب صاحب الكثير وابي الآخر او طلب صاحب القليل وابي الآخر
ففي الوجه الاول يقسم وفي الثاني لا يقسم كذا ذكر الخصاف وذكر الجصاص
على عكس هذا والاول اصح من قسمة القسمة دور بين قوم واراد احدهم
ان يجمع نصيبه في دار واحدة وابى البعض ليس له ان يجمع الا ان يصطلحا
جاز لطايف الاشارات من القسمة وفي قاضي خان من القسمة تفصيل
فراجعه دار بين اثنين وهي ثلاثون ذراعا قيمة عشرة منها من جانب
مثل قيمة العشرين من الجانب الآخر اما لاجل البناء او لمعنى فاقتسما
على ان يكون لاحدهما هذه العشرة وللآخر العشرون جاز كذا في قسمة خزانة المفتين
الغلط في القسمة على وجوه منها ان وقع المنازعة بينهما في التقويم فقول
احدهما قيمتها كذا وقول الآخر خلافه وينكر الآخر ففي هذا الوجه لا يقبل قوله ولا
تسمع دعواه كذا ذكر في الاصل وقال الفقيه ابو بكر البلخي ان كان التفاوت
يسيرا فهو كما قال في الكتاب وان كان التفاوت كثيرا يرجع ان تسمع
دعواه وقال الفقيه ابو جعفر تسمع دعواه جاز وقاضي خان من فصل
ما يدخل في القسمة من كتاب القسمة كذا في مجموعة علي افندي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)